الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٣
الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

بيان للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لبرنامج العمل المعتمد، تبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة حول كل بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، إلا أنني أود أولا أن أدلي ببيان بوصفي المترئس لاجتماع هذه الهيئة.

سنحت لي الفرصة في جلسة سابقة للجنة لأن أرحب ترحيبا حارا بكل الممثلين المشتركين في عمل اللجنة الأولى أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وسنحت لي الفرصة ايضا لكي أشكرهم شكرا خالصا على الشرف العظيم الذي منحوه لي ولبلدي بانتخابي رئيسا لهذه اللجنة الهامة. ولا يسعني إلا أن أكرر هذه المشاعر في هذا المنعطف، وأن أعرب عن أملي في أن أتمكن من الاعتماد على حسنة نية وعلى تعاون كل الوفود، وأعضاء هيئة المكتب عند انتخابهم، في الاضطلاع بالمسؤوليات المتعددة الأوجه التي تقع على عاتق رئيس هذه اللجنة.

ومن واجبنا أن نعمل في إطار زمني محدد. وأحث جميع الممثلين على احترام ذلك الإطار الزمني. وينبغي لنا أن نسعى إلى توخي الانضباط، وإلى جعل البيانات أقرب ما تكون إلى مدة الـ ١٥ دقيقة المحددة، وإلى تحاشي الجدل الذي لا طائل من ورائه والتوصل إلى اتفاق مبكر حول مشاريع القرارات. وسألتقي برؤساء المجموعات الإقليمية وغيرهم من الفاعلين الهامين في هذا الصدد.

لقد بدأت الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة عملها في مناخ دولي مؤات. وقد تغيرت السمات الرئيسية للأمن الدولي تغيرا جذريا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات عندما مر فهمنا للأمن الدولي بتبديلات وتعديلات هامة. ولم يسبق لهذه التغييرات مثيل من حيث سرعتها وحجمها ومن حيث تحول الأنظمة والمفاهيم، إلا أنها تباطأت بعض الشيء خلال العامين الماضيين، وتبدو على نظام الأمن الدولي كله بوادر استقرار نرحب بها.

وهناك عدد من الاستنتاجات القيمة التي تستخلص من هذه الحقيقة فيما يتعلق على وجه الخصوص بالأسس النظرية لنزع السلاح وتطبيقه العملي. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض منها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86198
9786198

فأولا وقبل كل شيء، المناخ الدولي مؤات تماما لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح المبرمة، وكذلك للاضطلاع بمهام نزع سلاح جديدة تستهدف إكمال المفاهيم والهياكل الأمنية الجديدة التي ظهرت في النصف الأول من التسعينات والتي ستسود لما تبقى من الألف عام وما بعد ذلك.

والاستنتاج الثاني هو أن الطبيعة الشاملة للأمن في العالم الحديث تتطلب مرونة ونهجا متعدد الجوانب في معالجة مسألة نزع السلاح. ويمكن لهذا النهج أن يكون عاما أو منصبا على حالة معينة، عالميا أو إقليميا، فرديا أو ثنائيا أو متعدد الأطراف، منفصلا أو مترابطا، تدريجيا أو شاملا، حسب الظروف.

ثالثا، لقد كانت منجزات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح عموما، ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص، منجزات رائعة خلال الأعوام القليلة الماضية. إلا أن هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. ومن الواضح أن الأسلحة النووية ستظل في المستقبل القريب سمة هامة من سمات الموقف العسكري للدول الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا يكون من المعقول توقع استمرار المناقشة دون هوادة حول دور الأسلحة النووية، وبخاصة حول النهج التدريجي، والتأكيدات الأمنية ووقف الانتاج، ومجالات عديدة أخرى.

وهذه الدورة تأتي في أعقاب تطورات هامة عديدة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النووين، وهي تطورات قوبلت باستحسان بالغ. فالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جاء نتيجة نرحب بها ونثني عليها لجهود بذلها المجتمع الدولي طيلة أكثر من ٤٠ عاما مستهدفا منع الانتشار الرأسي والتحسينات النوعية في الأسلحة النووية. وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى مهد الطريق لمبادرات أخرى، وأعطى دفعة قوية، بصفة خاصة، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم. والإبرام الناجح لمعاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا كان خطوة طال انتظارها صوب نزع السلاح النووي الكامل في القارة الأفريقية.

والاتفاقات الجديدة بين الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان داخل إطار معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، واتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على ستارت الثالثة ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، كل ذلك أدخل قدرا طيبا من الواقعية على الجدول الزمني المعدل لتدمير الرؤوس النووية ووسائل إيصالها. ونأمل أن يجري الامتثال الدقيق لهذا الجدول الزمني الجديد.

ولئن كنا نرحب بهذه التطورات، فإن المجتمع الدولي يهتم في نفس الوقت بعدد من التدابير العالمية والإقليمية الأخرى التي تستهدف تحاشي أو تخفيض خطر اندلاع حرب نووية بما لها من آثار مدمرة. ومن بين هذه التدابير مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي تحظى بأهمية كبيرة. ومعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا وبانكوك، وكذلك مقترحات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأوروبا الوسطى والشرقية، ومفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في دولة واحدة، كلها تشكل شهادة ملموسة على الدعم المتزايد في كل أنحاء العالم لهذه المناطق. ويزداد النظر إليها بوصفها مساهمة هامة في إيجاد مناخ دولي عام يصبح فيه تحقيق نزع السلاح العام والكامل أمرا ممكنا عمليا.

ما من شك في أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة على الشفافية والتبادل الحر للمعلومات، تعزز الوصول إلى تفاهم أكبر بين الدول المتجاورة وتشجع التعاون بينها، وتوطد بالتالي السلم والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي. ويجدر بالملاحظة أن أول فريق عامل معني بهذه المسألة ينشأ في إطار هيئة نزع السلاح قد استهل مباحثات ناجحة استنادا إلى الافتراضات المذكورة أعلاه على وجه التحديد.

ومن دواعي الأسف أن نتائج النظر في مسائل رئيسية أخرى في إطار محفل تفاوضي دولي آخر، هو مؤتمر نزع السلاح، لم تكن ناجحة بنفس القدر. فقد أعاق اختلاف الآراء إحراز تقدم في ميادين حيوية مثل نزع السلاح النووي في إطار جدول زمني محدد، والفضاء الخارجي، وإبرام اتفاقية بشأن حظر استخدام

الأسلحة النووية ووقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن، وما الى ذلك. ومع أنه كان يؤمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إيجاد حلول لهذه المشاكل، فإن هذه الهيئة للأسف لم تتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن ولايات للتفاوض بخصوص هذه المسائل.

وفي ضوء خلفية هذا الانتكاس المؤقت، يوجد لدى المجتمع الدولي سبب أدعى للاحتفال بالتقدم الذي أحرز بالنسبة لأسلحة التدمير الشامل الأخرى، وعلى وجه التحديد دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ـ أي اتفاقية الأسلحة الكيميائية ـ حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/ابريل من هذا العام، والجهد المستمر لتعزيز الامتثال لأحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة أي اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وما من شك في أن حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية وتدمير مخزونات هذه الأسلحة قد أثر إيجابا على المفاوضات الدائرة حول عدد من المسائل النووية، وأن تأثيره الإيجابي سيستمر.

آمل أن يكون كلامي معبرا عن آراء جميع الوفود عندما أخص بالذكر دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ بوصفه تاريخا وضاء في التقويم السنوي لنزع السلاح هذا العام. وقد بلغ عدد الدول الأطراف فيها حتى الآن أكثر من ١٠٠ دولة ووقعت عليها ١٦٥ دولة. وأؤيد من أعماق قلبي ملاحظات الأمين العام، التي مؤداها أنه كان لنا شرف معاصرة حقبة مرموقة في مجال صنع السلام، حقبة تمثل فيها اتفاقية الأسلحة الكيميائية معلما بارزا. ومن حتميات عصرنا أن نسعى لتحقيق الانضمام العالمي الكامل لهذه الاتفاقية.

وقد وفرت اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ للمجتمع الدولي وسيلة فريدة لاستئصال أحد الأنواع الثلاثة القائمة من أسلحة التدمير الشامل. وبمرور الزمن، ثبت أن الاتفاقية صك قانوني دولي قوي حال دون قيام سباق تسلح ينطوي على خطر بالغ في هذا الميدان الجديد. ولا تشتمل الاتفاقية على أحكام تحقق محددة. وفي حين أن هذا النقص لم يكن عاملا حاسما أثناء الحرب الباردة، فإن وضع بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية أصبح ضروريا في ضوء إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، ولكل منهما آليته المفصلة للتحقق. وآمل أن ينتقل الفريق المخصص في جنيف بسرعة الى شكل للتفاوض وأن يختتم العملية بإكمال وضع بروتوكول التحقق وإقامة الآليات المناسبة لهذه الاتفاقية الهامة.

وينصب أحد دواعي القلق المستمر، التي أعربت عنها الغالبية العظمى من الوفود بشأن الأسلحة التقليدية، على مشكلة الألغام. ولا غرابة في ذلك إذا ما نظرنا الى سجل هذه الأسلحة وإلى ما تسببه من رعب ودمار للمدنيين . وقد وقع عدد من التطورات الرامية إلى بناء الدعم السياسي لدى المجتمع الدولي للتوصل الى حظر شامل للألغام المضادة للأفراد. وقد استهل مؤتمر استراتيجي دولي، عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عملية أوتاوا التي اختتمت بإعداد معاهدة تحرم الألغام المضادة للأفراد، بموافقة ما يزيد على ١٠٠ بلد في أوسلو في ١٨ أيلول/سبتمبر، وذلك لطرحها للتوقيع عليها رسميا. وأنا أرحب بهذا التطور. فهو خطوة في الاتجاه الصحيح من وجهة النظر العسكرية والسياسية والأخلاقية. وآمل مخلصا أن تصبح هذه المعاهدة في النهاية معاهدة عالمية.

وقد أدى انتهاء الحرب الباردة الى نشوب صراعات إثنية ودينية تشن فيها الحرب بالأسلحة الصغيرة المتوفرة بسهولة والسهلة الاستخدام. وهذه الأسلحة ليست هي السبب الرئيسي لهذه الحروب، ولكنها تسهم اسهاما لا يستهان به في تصعيد صراع يبدأ دون أي قتال على الإطلاق الى شكل من أسخن أشكال العنف المسلح. ونتيجة لذلك، أظهرت الأمم المتحدة اهتماما شديدا بهذه المسألة. وأود أن أعلق على تطورين في هذا المجال، هما: تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، وبدء المداولات في هيئة نزع السلاح حول مبادئ إرشادية لتحديد الأسلحة التقليدية أو الحد منها ونزع السلاح، مع تركيز خاص على مسائل الأسلحة الصغيرة. دعوني، باسم اللجنة الأولى، أشيد بالخبراء لدراستهم الممتازة والمستفيضة. وبالنسبة للمفاوضات في هيئة نزع السلاح، من الجدير بالملاحظة أنه بعد ثلاث سنوات

من النظر في نقل الأسلحة غير المشروع، من المنطقي جدا أن تتناول الدول الأعضاء مسألة الأسلحة الصغيرة، لأن هذه الأسلحة هي التي من المرجح أن يتجر بها بصورة غير مشروعة وأن تنتهي في أيدي القوات غير النظامية التي تعمل دون أي اكتراث بالقانون الدولي أو القانوني الانساني. وانني اعتقد أن التقرير النهائي لهيئة نزع السلاح عن هذا الموضوع سيعد استنادا الى الاستنتاجات التي توصل اليها الخبراء، وسيضيف اليها.

قبل خمس سنوات تقريبا، استهلت الأمم المتحدة مسعى جديدا في ميدان الشفافية وتدابير بناء الثقة، هو: إنشاء أول سجل دولي لنقل الأسلحة، هو سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي ذلك الوقت، قال المنتقدون إن هذا المشروع يفتقر الى الجرأة الكافية أو إنه لم يذهب إلى مدى كاف في نهجه الابتكارية. من جهة أخرى، أشار مؤيدوه، وكانوا على حق، إلى أن الآلية المقترحة ليست سوى خطوة أولى وستتبعها في النهاية خطوات أخرى وتدابير أكثر جرأة. وقد أثبتت الأيام أن المؤيدين كانوا على صواب. فقد تطور السجل إلى أداة فعالة لبناء الثقة. ومنذ عام ١٩٩٢، أدخلت ثلاثة أفرقة خبراء تغيرات وتعديلات لازمة لجعل السجل أفضل مسايرة لأوضاع العالم المتغيرة. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى آخر تقرير لفريق الخبراء الحكوميين. وقد أحطنا علما بالتوصية الواردة في التقرير بإسباغ صفة العلانية على المعلومات الخاصة بالمقتنيات والتوريدات العسكرية الآتية من الانتاج الوطني، وكانت هذه المعلومات تقدم في السابق على أساس طوعي وكجزء من الإعلام لغير أغراض النشر. ومع وجود ٩٠ بلدا مشاركا في السجل، ينبغي ألا يغيب عن البال أن الهدف النهائي هو أن يصبح السجل عالميا. كما أن البلدان التي تقدم معلومات ليست موزعة بالتساوي بين المناطق، حيث يوجد عدد كبير من الدول التي تقدم المعلومات في بعض المناطق بينما تخلو مناطق أخرى تماما من الدول التي تقدم المعلومات.

كما يتمثل أحد التطورات المشجعة هذا العام في نجاح دورة هيئة نزع السلاح. فبعد عامين من الدورات الموضوعية المختصرة، عادت الهيئة إلى قالب الانعقاد لمدة ثلاثة أسابيع. وأسفر هذا عن نتائج إيجابية. فعلى الرغم من أن المفاوضات حول بندين من بنود جدول الأعمال الثلاثة كانت لا تزال في مراحلها الأولى، فقد تمكن الفريقان العاملان المعنيان بهذين البندين من إرساء أساس صلب للعمل المقبل، وكشفت الوثائق المبدئية التي جمعت عن شتى المواضيع عن توفر نية جادة لدى الوفود في التوصل إلى توصيات شاملة وعملية. ونعتقد أن الهيئة ستستمر في القيام بدور هام في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفيما يتعلق بالمواضيع قيد النظر في هيئة نزع السلاح، أود أن أشير بصفة خاصة إلى مسألة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي ما زالت مدرجة على جدول أعمال هذه الهيئة منذ سنتين. فعلى الرغم من وجود تفاهم عام حول الحاجة إلى عقد هذه الدورة، لم تتمكن الهيئة من التوصل إلى توافق في الآراء حول أهداف الدورة وجدول أعمالها. ولن أخوض في تفاصيل مختلف آراء البلدان لأنها معروفة لكل الحاضرين. وما أود أن أشير إليه هو توقعنا بأن تكرس الدورة الحالية الجهود مرة أخرى لمسألة عقد الدورة الاستثنائية. وأظن أن المشاورات المكثفة ستسفر عن وضع مشروع قرار يمهد لعقد الدورة، ويفضي إلى اتفاق بشأن بدء الدورة الأولى للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أتعرض بإيجاز للبند المتعلق بترشيد أعمال اللجنة الأولى، وأن أعلق، في هذا الصدد، على تنظيم أعمالنا، وجدول أعمال اللجنة الأولى وبرنامج العمل المقترح. وكما يدرك الممثلون فإن هذه المسألة تتناولها اللجنة الأولى منذ عام ١٩٨٤. وكان هذا البند يبحث كجزء لا يتجزأ من محاولة تبذل للنهوض عموما بفعالية الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية فضلا عن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

وعلى غرار من سبقوني، أعتزم تركيز مناقشاتنا على مجالين للإصلاح يشملان الجوانب الموضوعية والإجرائية لهذه المسألة. وأتوقع من الوفود كافة أن تبدي إبداعا في التفكير ونهجا جديدة تختلف اختلافا جذريا عن أسلوب التفكير القديم الذي حال زمنا

طويلا دون إحراز تقدم. ويمكننا أن نمضي قدما بطرق مختلفة، ولكن ينبغي لنا بالتأكيد أن نبدأ بصياغة جدول أعمال دولي لنزع السلاح يركز على أهداف يمكن تحقيقها. وجدول الأعمال هذا يجب أن يكون عمليا وموجها نحو العمل وأن يركز على القضايا الأساسية في ضوء المستجدات.

أمامنا أعمال كثيرة ومهمة جسيمة، وآمل أن تكون المناقشة العامة مجزية فكريا ومشبعة معنويا وقابلة للتطبيق عمليا. وفي إدارة هذا النوع من العمل، سأعول على دعم جميع الوفود. ومن جانبي، أتعهد ببذل قصارى جهدي لتتويج مسعانا المشترك بالنجاح.

البنود ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد دي ايكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أزجي إليكم تهانئ وفد بلادي على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. إن خبراتكم ومناقبكم الشخصية لهي بشير خير بتحقيق نتائج طيبة. ولكم أن تعولوا على تعاون وفد بلدي معكم ودعمه لكم في هذه المهمة الهامة.

منذ انتهاء المواجهة ذات القطبين أحرز بلا شك تقدم ملموس في مجال تحديد الأسلحة وتخفيضها. فبالنسبة للسنة الماضية وحدها، يمكننا أن نسلط الضوء على إنشاء الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفها نقطة البداية لنظام التحقق المتشعب المنصوص عليه في المعاهدة، والذي يعد عنصرا حيويا في مصداقية هذا الصك القانوني. ويحدونا الأمل في ألا تعاق عملية التصديق بسبب استمرار تجارب نووية تثير الشكوك في مدى التزام الدول بوضع نهاية للانتشار النووي للأسلحة النووية.

وفي عام ١٩٩٧ أيضا، دخلت اتفاقية باريس لحظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وبدأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملياتها. وإبان الأشهر القليلة الماضية شهدنا فيضا من التصديقات على هذه الاتفاقية التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها حتى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٠٠ دولة. ومرة

أخـــرى نناشـــد الاتحاد الروسي، البلد الذي أعلن أنه يملك أسلحة كيميائية - أن يصدق على هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن.

وفي سياق المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، أفضت قمة هلسنكي الرئاسية إلى التوقيع على الاتفاقات الأولى. كما أن بروتوكول معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) يزيد من إمكانية اتمام التخفيضات المتفق عليها والشروع في مفاوضات معاهدة ستارت الثالثة. والتعديلات التي أدخلت على معاهدة عام ١٩٧٢، المتعلقة بالحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية تسمح بالحفاظ على فعالية هذا الصك الأساسي في مجال السيطرة على سباق التسلح.

إلا أن هذه الإنجازات لا يمكن أن تخفي الافتقار المؤسف إلى توافق الآراء في المجتمع الدولي بشأن أولويات الأمن ونزع السلاح، وبشأن الأهداف التي يتعين أن نسعى إليها، ليس الآن فقط ولكن في العقود الأولى من القرن المقبل أيضا. إن هذا الافتقار إلى توافق الآراء مستشر في المحافل التداولية الرئيسية المتعددة الأطراف وفي الهيئة التفاوضية الوحيدة. وعلى ذلك لم نتوصل إلى اتفاق على أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. والخلافات المستمرة حول نزع السلاح النووي يتعذر معها الاتفاق على جدول أعمال يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول.

والقضاء على الأسلحة النووية، كما اتفق عليه في وثيقة عام ١٩٧٨ الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، يجب أن يظل أولويتنا، إلى أن نتوصل إلى توافق في الآراء حول مبادئ وأهداف نزع السلاح والأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولكنه ليس مجرد أولوية. فمحكمة العدل الدولية أعلنت بالفعل أن ثمة التزاما على جميع الدول بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية فعالة، وبإتمام هذه المفاوضات.

وامتثالا لهذا الالتزام الحتمي قدمت المكسيك و ٢٥ بلدا آخر، إلى مؤتمر نزع السلاح، في حزيران/يونيه الماضي، مشروع ولاية للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وذلك على سبيل متابعة برنامج العمل الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ والذي دعت فيه، كدأبها، إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وتقترح هذه المبادرة أن يتفاوض مؤتمر نزع السلاح على صك متعدد الأطراف يلزم جميع الدول بهدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية؛ والتوصل إلى اتفاق على الخطوات اللازمة لبرنامج متدرج تحدد لمراحله مواعيد نهائية ويفضي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة؛ ووضع اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والنبائط النووية المتفجرة الأخرى. ونعتقد أن هذه الولاية ولاية تراعي شواغل جميع الدول، وأنها بالتأكيد لن تنشئ أي ربط أو تفضيل - وهو أمر يرفضه وفد بلدي دوما - فيما يتعلق بفتح المفاوضات بخصوص صك من نوع أو آخر.

وينبغي ملاحظة أن تأييد فكرة بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشـأن نـزع السـلاح النـووي أمر لا يقتصر على مجموعة الـ ٢١ وحدها ولكن يبدو أن الزمن قد توقف في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة، فالمواقف التي كان من الممكن تفهمها أيام المواجهة لا تزال قائمة، وهي لا تسمح بأية مرونة. ومؤتمر نزع السلاح، بعجزه عن تكريس نفسه لأولوياته، أصبح راكدا تارة وعديم الشأن تارة أخرى.

وقرار عام ١٩٩٥ بصدد تعزيز آلية استعراض معاهدة عدم الانتشار يوضع في محك الاختبار لأول مرة هذا العام. فوفقا لذلك القرار، تتولى اللجنة التحضيرية النظر في مبادئ وأهداف ووسائل تعزيز التطبيق التام للمعاهدة وطابعها العالمي، والتقدم بتوصيات في هذا الصدد إلى مؤتمر الاستعراض. ونحن نرحب بهذه العملية التي لا شك أنها أقل اصطباغا بالصبغة الإجرائية من جميع العمليات التحضيرية السابقة لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبهذه الروح، شاركت المكسيك في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقودة في نيسان/أبريل من هذا العام، إلا أننا نأسف لبروز تصرفات في هذه المرحلة

المبكرة من مداولاتنا تنم عن تفكير ضيق، الأمر الذي يتعارض مع روح الحوار التي سمحت في عام ١٩٩٥ بالتمديد غير المحدود للمعاهدة واعتماد المبادئ والأهداف الخاصة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وسنسعى إلى أن تكون الدورة الثانية للجنة التحضيرية متابعة حقيقة للمناقشات التي دارت هنا في نيويورك، وعلى ألا يجري تجاهل المقترحات التي طرحت وكأنها كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية غير متصلة بالدورة التي سبقتها.

وقد احتفلنا احتفالا رسميا في المكسيك في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، بالذكرى الثلاثين لفتح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو، ولاحظنا أن نظام إزالة السلاح النووي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد اكتمل عمليا معززا بذلك السلم والاستقرار الإقليميين. وسيقدم وفدي، جريا على عادته، مشروع قرار بشأن توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدتنا هذه.

ونرحب بقرار أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان الذي يقضي بإقامة نظام جديد لإزالة السلاح النووي من آسيا الوسطى وذلك على غرار المعاهدات القائمة. وقد شاركت المكسيك، بوصفها ضيفا خاصا، في مؤتمر طشقند، ومن الطبيعي أننا كنا راغبين في الإعراب عن استعدادنا الكامل لتسخير ما لدينا من خبرة من أجل المساعدة في إنشاء منطقة جديدة تحظر فيها الأسلحة النووية.

ونحن مقتنعون أن الخبرة المكتسبة في المناطق التي أقيم فيها نظام لإزالة السلاح النووي، تشجع على إنشاء مناطق جديدة وآليات للتعاون فيما بين الهيئات التعاهدية المختلفة. ويمكن تعلم الكثير من خبرة هذه الهيئات التي يضطلع بعضها بمهام لم تكن تنص عليها أولى المعاهدات من هذا النوع. ويمكن أن ينتج عن التبادل المفيد للآراء فيما بين هذه الهيئات سد الثغرات أو التصدي لأوجه القصور التي تعتور مختلف الصكوك القانونية. وهنا تكمن، برأينا، قيمة العمل الذي شرع فيه العام الماضي بمبادرة من البرازيل، والذي توج باعتماد القرار ٤٥/٥١ باء بشأن منطقة نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة الحالية من الأسلحة النووية.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإنها ستظل تشكل تهديدا لبقاء البشرية نفسه. واليوم، لم تنتف علة وجود الأسلحة النووية فقط بل ازدادت أيضا دواعي القلق من استعمالها الخاطئ، أو العرضي أو غير المأذون به. وما من مسألة غير مسألة إزالتها تستحق إيلائها أولوية أقصى. إن المجتمع الدولي يعي هذا الأمر، ويتعالى عدد متزايد من الأصوات، حتى داخل الدول الحائزة للأسلحة النووية، مطالبا بأن تعود إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا أحد يتوقع أن تنجز هذه المهمة بسهولة أو بسرعة. فنحن نحتاج أولا إلى التزام لا لبس فيه بإزالة السلاح النووي يصدر عن جميع الدول وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومطلوب أيضا وضع برنامج يتضمن خطوات واضحة ومحددة من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف.

ولا يفتقر هذا الموضوع إلى المواد أو الأفكار. فبرنامج العمل الذي قدمه في العام الماضي ٢٨ وفدا ينتمون إلى مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح، وتقرير لجنة كانبيرا، والاتفاقية النموذجية من أجل إزالة الأسلحة النووية التي قدمتها لجنة المحامين المعنية بالسياسات النووية هي بعض الأمثلة الجيدة. وفي الواقع، لا يتوقع أحد أن يجري التفاوض على الصعيد متعدد الأطراف من أجل التوصل إلى التدابير التي لا بد أن تأتي نتيجة تفاهمات يتم التوصل إليها على الصعيد الثنائي أو ضمن مجموعة صغيرة من الدول. إلا أنه من غير المقبول بالقدر نفسه، أن يصبح نزع السلاح النووي شأنا متروكا للدول الحائزة للأسلحة النووية دون غيرها. ولذلك، فإن رفض معالجة نزع السلاح النووي في أي من المحافل الحالية المتعددة الأطراف لن يؤدي إلى اختفاء هذه القضية.

وتقع على عاتق الجميع مسؤولية الاستجابة للمطالبات العالمية بجعل عالمنا عالما خاليا من الأسلحة النووية. إن من التزموا منا بتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، سيجدون في نهاية

المطاف طريقة يتغلبون بها على الشلل المفروض على تحركهم. وستبدأ المكسيك المشاورات تحقيقا لهذه الغاية وستستكشف إمكان القيام في ضوء الظروف الحالية بإعادة عقد مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الذي انعقد في عام ١٩٦٨.

وسيواصل وفد المكسيك في هذه الدورة للجمعية العامة تأييده لمشاريع القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي، واتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية، وفتوى محكمة العدل الدولية.

وتتمثل إحدى المفارقات في حقبة الانفراج هذه في الإفراط المشاهد في إتاحة وتخزين ونقل الأسلحة التقليدية. والمكسيك مقتنعة بأن الدول المنتجة، والدول الموردة للأسلحة التقليدية، والدول التي تتلقاها، تتحمل كلها مسؤولية مشتركة عن كفالة ألا يتجاوز حجم أو مستوى تطور، هذه الأسلحة المتطلبات الدفاعية المشروعة، وألا تكون مزعزعة للاستقرار الإقليمي أو مشجعة على سباقات التسلح، أو مؤدية إلى تفاقم أو تكثيف أو إدامة النزاعات، وألا تصبح سلعا للاتجار غير المشروع.

ولنزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية فرصة أكبر للنجاح على الصعيد الإقليمي. ولذلك، ترحب المكسيك بإجراء خفض لتكديس الأسلحة النووية المفرط والمزعزع للاستقرار، كما شاركت في تقديم قرارات للجمعية العامة تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح صياغة المبادئ التي تصلح إطارا للتفاوض على اتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية.

وقد عمدت المكسيك، ضمن منطقتنا إلى اتخاذ مبادرات في هذا المجال، ونحن نأمل جديا في أن نحرز تقدما سريعا. ونأمل أن نختتم في هذا الأسبوع المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية تعقد بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر، والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، لتكون وسيلة هامة لمحاربة النقل والاستعمال غير المشروعين للأسلحة التقليدية، اللذين يتسببان في مشاكل جدية نظرا لارتباطهما بالاتجار بالمخدرات، والإرهاب، وتفاقم خطر الجرائم العادية والمنظمة. وسنقدم تقريرا عما نحققه من إنجازات إلى الجمعية العامة عملا بالقرار ٤٥/٥١ واو الصادر في العام الماضي.

وتعرب حكومة المكسيك عن عميق ارتياحها لاعتماد اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في أوسلو. كما وضعت مجموعة من المعايير لتدارك المأساة الناجمة عن الاستمرار في زرع ألغام جديدة مضادة للأفراد، بمعدل مليوني لغم كل عام، مما يبطل مفعول الجهود البطولية الصبورة، وإن تكن متواضعة، التي تبذل لإزالة الألغام الحالية. فنحن، عن طريق عدم استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، ننقذ أرواح آلاف الأبرياء المعرضين للانتشار العشوائي لأدوات الرعب هذه التي تسبب آلاما تفوق الوصف.

ونحن متلزمون أيضا بتدمير ما هو موجود حاليا من ألغام مضادة للأفراد، سواء كانت مزروعة أو مخزنة، وقد أحرز تقدم في تشجيع التعاون الدولي لصالح من يمتلكون قسطا أقل من الموارد البشرية والمالية لمعالجة هذه المشكلة.

لقد أنجزنا نص هذه المعاهدة في أقل من سنة باتباع عملية تفاوضية مفتوحة لجميع الدول. وقد وسمت ضخامة عدد المشاركين من جميع المناطق، والإرادة السياسية التي أبديت، هذه العملية بخاتم الشرعية التي لا لبس فيها.

وتعزى السرعة النسبية التي أنهيت بها العملية التفاوضية، أولا، إلى الحاجة الملحة للاستجابة إلى المأساة الإنسانية التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد؛ وثانيا، إلى التعبئة الفعالة للمجتمع المدني، وبخاصة إلى الحملة الدولية لحظر الألغام البرية، التي منحت عن جدارة جائزة نوبل للسلام لهذا العام؛ وثالثا، إلى حقيقة عدم انطلاقنا من نقطة الصفر، فالواقع، أن التوصل إلى تحقيق حظر كامل على الألغام المضادة للأفراد استغرقنا أكثر من ٢٠ سنة، وقد مررنا خلال هذه العملية بمراحل لها دلالتها وأهميتها في التصدي للاحتياجات الإنسانية والعسكرية على النحو الواجب.

وقد بدأت هذه الممارسة المكسيك ودول أخرى في المؤتمر الدبلوماسي المعني بإعادة توكيد وتطوير القانون الإنساني الدولي القابل للتطبيق في النزاعات المسلحة في ١٩٧٤ عندما اقترحنا - وقد يذكر السيد دافينيتش، الذي شاركني في هذه العملية - حظرا على استعمال الألغام المتناثرة التي توزع أو تطلق من بُعد بواسطة الطائرات. وفيما يتعلق بمبادرة تلك المجموعة من البلدان التي كانت تنتمي إليها المكسيك، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وأسفر ذلك عن اعتماد البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة وأجهزة أخرى.

وفي عام ١٩٩٥، وفي مؤتمر فيينا الاستعراضي لاتفاقية ١٩٨٠، كانت المكسيك أول بلد يحبذ فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولم يتسن في ذلك الوقت بلوغ ذلك الهدف، لكن اعتُمد بروتوكول معدل جديد يقيد استعمال الألغام.

والدول الملتزمة بعملية أوتاوا ستقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرار يدعو جميع الدول إلى أن تصبح أطرافا في الاتفاقية.

والمكسيك مقتنعة بضرورة تدعيم قسم الأمانة العامة الذي يخدم هيئات مختلفة لنزع السلاح وذلك لمواجهة الحاجة المتنامية والمتزايدة التنوع لخدمات موضوعية.

والدول الأعضاء، وبخاصة التي ليست دولا عسكرية، تتلقى مواد لا غنى عنها من الأمانة العامة تتيح لنا المشاركة في مناقشة جميع قضايا نزع السلاح. ونحن نأسف لكوننا بدأنا مداولات اللجنة الأولى دون أن تتوفر لنا حولية نزع السلاح للعام الماضي، وهذا يحدث لأول مرة منذ سنوات عديدة. وهذا لا يبشر بخير من حيث تدعيم الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح.

إن الأمانة العامة تسهم في تنفيذ السياسات التي تقررها الدول الأعضاء. وترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية في هذا المجال تعكس جدول أعمال متفق عليه وأولويات متفق عليها. ووجود أسلحة الدمار الشامل، بدءا بالأسلحة النووية هو أكبر تهديد يواجه البشرية. وفي الوقت الذي لا يزال يوجد فيه الكثير مما يتطلب القيام به لوقف وعكس اتجاه سباق التسلح في مجال أسلحة الدمار الشامل، لا يمكن اختصار المشكلة إلى مجرد عدم الانتشار الأفقي.

إن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ستؤثر قطعا على ولايات وعضوية وأساليب عمل الهيئة التفاوضية الوحيدة، فضلا عن المحافل التداولية، ولكنها ستؤثر أيضا على دور الأمانة العامة. وإلى ذلك الحين ينبغي للوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨، التي لا تزال صالحة، أن تكون مرشدنا في جميع مساعينا.

السيد ميلليم (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم نيابة عن الاتحاد الأوروبي على انتخابكم. ونحن واثقون تماما بأن مناقشاتنا - تحت رئاستكم - ستجرى بطريقة سلسلة. وغني عن البيان أن جهودكم وجهود المكتب ستلقى كل التأييد من الدول الأعضاء في الاتحاد.

هذا البيان تؤيده أيضا بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص.

إن الاتحاد يعلق أهمية خاصة في سياق سياسته الخارجية والأمنية على المسائل المتصلة بتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا الشاغل ينعكس في التزام الاتحاد الكبير بالأمور التي تتناولها اللجنة الأولى.

إننا محظوظون كثيرا لأننا نشهد فترة من التقدم الملحوظ في البيئة الأمنية الدولية. فالانقسامات التي هددت بالخطر أمننا المشترك لعقود أزيلت الآن. والاتحاد يلتزم التزاما تاما ببناء صرح جديد للأمن الأوروبي، وهذه العملية تمارس في مناخ يتميز بروح تعاون جديدة.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي كليهما ستساعد على تعزيز السلم والاستقرار دون خلق انقسامات جديدة في أوروبا. والتوقيع على الاتفاق التأسيسي بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي، يوم ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، في باريس، يُعد بداية عصر جديد في علاقات الأمن الأوروبية - الأطلسية.

والاتحاد ملتزم بتحديث معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي هي حجر الزاوية في أمن أوروبا. وهو يرحب بقرار ٢٣ تموز/يوليه بشأن بعض العناصر الرئيسية المتعلقة بتعديل المعاهدة. وستُبلغ البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ليست أطرافا في المعاهدة بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية في محفل المنظمة للتعاون الأمني، والتي تواصل الإسهام في تحقيق أهداف تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. والمحفل يمكن أن يقوم، ضمن أمور أخرى، بدور هام في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحديد الأسلحة والاستقرار الإقليمي المنصوص عليها في اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك.

إن الاتحاد الأوروبي يسهم بنشاط في تنفيذ اتفاقات السلم في يوغوسلافيا السابقة، بهدف مساعدة البلدان المعنية على التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه بسعيه إلى تحقيق هذه الأهداف يسهم في استقرار تلك المنطقة. والإتمام الوشيك في يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لبرنامج تخفيض الأسلحة في البوسنة والهرسك، الذي ينفَّذ بمساعدة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هو أمر يدعو إلى الارتياح ويوفر مثالا لدعم السلم عن طريق تدابير عملية لنزع السلاح. وفي هذا السياق، يأمل الاتحاد في ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بالحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى.

فيما يتعلق بالأمن في المنطقة الأوروبية المتوسطية، أود أن أشير إلى أنه في إعلان برشلونة الصادر في نوفمبر ١٩٩٥، تعهد الاتحاد الأوروبي و ١٢ بلدا من بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط بتعزيز ودعم السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. وهذه الأهداف أعيد تأكيدها في النتائج التي اعتمدها وزراء الخارجية في المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الثاني، الذي عقد في مالطة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وعلى وجه الخصوص، أحرز تقدم ملموس في صياغة تدابير بناء الثقة وبناء الأمن. وعلاوة على ذلك، تجري الآن، وفقا لولايتي برشلونة ومالطة، مباحثات بين مسؤولين رفيعي المستوى للانتهاء من وضع ميثاق سلم واستقرار.

ويؤكد الاتحاد مجددا طلبه بأن تقوم الدول الموقعة على معاهدة "الأجواء المفتوحة" التي لم تصدق عليها بعد بالتصديق على تلك المعاهدة بأسرع وقت ممكن.

وفي سياق السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة، يعلق الاتحاد أهمية خاصة على نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار، ويرى أن التقدم الذي أحرز في هذه الميادين يمكن أن يسهم بشكل ملموس في تحقيق السلم وتعزيز الأمن الدولي. وقد رحب الاتحاد بالتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا وهو يؤكد من جديد عزمه على مواصلة العمل لتعزيز هذه العملية.

ومن بين الأحداث البارزة التي شهدناها في السنة الماضية، أنوه ببدء تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبدء العملية المعززة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واختتام العمل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تعزيز الضمانات النووية، وسعي المجتمع الدولي النشط للتوصل إلى اتفاق لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومما يؤسف له أنه بالرغم من هذه التدابير فإن خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية لم تتم إزالته بعد. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بشن حملة ضد هذه الأخطار التي تهددنا جميعا. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان البرازيل عن عزمها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. والاتحاد يواصل الدعوة إلى أن

يصبح الانضمام إلى المعاهدة عالميا، ويكرر من جديد نداءه إلى الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد، أن تفعل ذلك وأن تبرم اتفاقات بشأن الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالمقررات الهامة التي اتخذت في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ والتي تتناول تمديد المعاهدة لأجل غير محدد، ومبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووين، وتعزيز عملية استعراض المعاهدة. وقد رحب الاتحاد بالمناخ العام البنّاء الذي ساد في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وهو يرتاح إلى نتائج تلك الدورة. وفي ضوء هذه النتائج، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يواصل العمل في الجانبين الموضوعي والإجرائي أثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية، وهو يدعو جميع الدول إلى المشاركة في هذا الجهد. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بقيام السلطات المختصة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ أيار/ مايو من هذا العام باعتماد البروتوكول النموذجي المتصل بالجزء الثاني من برنامج "٩٣+٢"، والذي يستهدف التمكين من اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة. والاتحاد الأوروبي من جهته عاقد العزم على إبرام البروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أسرع وقت ممكن. ولتحقيق هذا الهدف، بدأت بالفعل داخل الاتحاد الأعمال التحضيرية ذات الصلة. ويأمل الاتحاد الأوروبي بقوة أن تشرع دول أخرى بأسرع ما يمكن في إجراء مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإبرام بروتوكولات إضافية.

إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها في العام الماضي ساهما مساهمة إيجابية في منع انتشار الأسلحة النووية وفي النهوض بعملية نزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتوفر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية زخما كبيرا لتنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وهي تفيد أن اختتام التفاوض على معاهدة الحظر إنما هو التدبير الأول في مجموعة التدابير التي يتوخاها برنامج العمل الموضوع لتنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد أتاح العمل الأولي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحراز تقدم في الإعداد لتنفيذ المعاهدة. واستمرار هذا العمل سيتوقف على التوفيق في إنشاء هذه المنظمة ضمن الحدود الزمنية وبالشكل الذي حددته المعاهدة. ولهذا يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن ١٤٧ بلدا قد وقعت على المعاهدة وأن سبعة بلدان منها قد صادقت عليها. وهو يدعو جميع البلدان التي لم توقع على المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وبعد اختتام المفاوضات الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجدر بالمجتمع الدولي الآن أن يركز جهوده على التدبير الثاني الذي توخاه برنامج العمل لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، الوارد في القرار الخاص بالمبادئ والأهداف. وهذا يقتضي الشروع فورا في مفاوضات لإبرام اتفاقية عالمية غير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو النبائط النووية التفجيرية الأخرى، واختتام هذه المفاوضات على وجه السرعة. ويؤكد الاتحاد مجددا أمله الذي أعرب عنه مرارا من قبل بأن يقوم مؤتمر نزع السلاح بأسرع ما يمكن، وفقا للإعلان الصادر عن المنسق الخاص للمؤتمر وولايته، بإنشاء لجنة مخصصة لإجراء هذه المفاوضات. ويرى الاتحاد أنه من دواعي الأسف وخيبة الأمل أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن هذا العام أيضا من بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف الإنتاج على الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح كان قد وافق في عام ١٩٩٥ على إنشاء لجنة مخصصة.

ولا يزال الاتحاد يعلق أهمية كبرى على التدبير الثالث والأخير لبرنامج العمل الوارد في المبادئ والأهداف الخاصة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهو السعي الحثيث من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لبذل جهود منتظمة ومطردة لتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف، وعلى رغبة جميع الدول في العمل من أجل نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في هذا الميدان. وكان

بدء نفاذ معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها معلما هاما في هذه العملية وكذلك التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية التي قام بها على نحو انفرادي طرفا هذه المعاهدة وغيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تُتخذ في القريب العاجل خطوة أخرى هامة بالمصادقة على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها "ستارت الثانية" من جانب روسيا وبذلك يصبح الطريق ممهدا لبدء مفاوضات بشأن "ستارت الثالثة".

وفيما يتعلق بمخاطر الانتشار النووي، أصبحت مناطق معينة مثارا للقلق بصورة خاصة في السنوات الأخيرة. وإزاء هذه الشواغل المحددة، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على أهداف عدم الانتشار لمنظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا. وبعد أن قرر الاتحاد تقديم مساعدة أولية في شكل مساهمة قدرها ٥ ملايين وحدة نقدية أوروبية إلى هذه المنظمة في آذار/ مارس ١٩٩٦، راح الاتحاد يتقصى السبل لدعم المنظمة بطريقة أقوى وأكثر دواما. وتبعا لذلك بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ المفاوضات مع الأعضاء المؤسسين لمنظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا. وأسفرت عن إبرام اتفاق يقدم الاتحاد بموجبه إلى المنظمة مساعدة سنوية تصل إلى ١٥ مليون وحدة نقد أوروبية وذلك لمدة خمس سنوات، ويتيح للاتحاد الأوروبي المشاركة في المجلس التنفيذي لمنظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا.

وبهذا سيكون بوسع الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور نشط في هذه المبادرة الهامة الرامية إلى توطيد الاستقرار والأمن في تلك المنطقة. وفي هذا السياق، يكرر الاتحاد التأكيد على أنه يعلق أهمية خاصة على احترام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي العراق، تقوم لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بنزع سلاح ذلك البلد منذ عام ١٩٩١ بأداء مهمتها الصعبة والهامة المتمثلة في تحديد قدرة العراق من حيث أسلحة الدمار الشامل والقضاء على تلك القدرة. ويثني الاتحاد الأوروبي على جهود تلك اللجنة الخاصة ويؤكد من جديد دعمه لها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالعمل الذي أنجزه الرئيس السابق لتلك اللجنة ونؤكد لخلفه كامل تأييدنا له. ونحن موقنون بأنه سيضطلع بهذه المهمة الهامة بنفس الجلد الذي أبداه سلفه. ويدعو الاتحاد الأوروبي العراق إلى التعاون الكامل مع اللجنة حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة برمتها. وهو يعتبر أي عرقلة لعمل المفتشين أمرا يتنافى مع تلك القرارات.

ويرى الاتحاد أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات تبرم بحرية بين دول المنطقة المعنية، أمر يوطد السلم والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويرحب الاتحاد بإقامة المناطق الجديدة المنشأة بمقتضى معاهدات تلاتيلولكو وبيليندابا وراروتونغا. وكذلك الجهود التي تبذل حاليا لإعطاء الفعالية الكاملة للمنطقة المنشأة بموجب معاهدة بانكوك. وفي هذا العام، أشار الاتحاد مرة أخرى إلى اهتمامه بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وبالمثل، لا يزال الاتحاد يؤيد الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كل أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ويلاحظ الاتحاد أن جميع بلدان المنطقة، عدا بلد واحد، أصبحت الآن أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويود الاتحاد أن يشير إلى القرار الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ الذي يتطلب من جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها دون استثناء وبأسرع ما يمكن، وأن تحرز تقدما صوب إنشاء مثل هذه المنطقة.

وفي ميدان الأسلحة اللانووية، يرحب الاتحاد بحرارة ببدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. إن هذه الاتفاقية، وهي الاتفاق الأول في مجال نزع السلاح المتفاوض عليه على صعيد متعدد الأطراف لحظر طائفة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن التحقق منها، تمثل معلما في عملية نزع السلاح. وقد كانت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أولى الدول التي أصبحت

أطرافا في تلك الاتفاقية والتي حضرت المؤتمر الأول للدول الأطراف الذي عقد في لاهاي في أيار/مايو الماضي. وقد اتخذ ذلك المؤتمر تدابير ترمي إلى الاتفاق على الهيكلين المؤسسي والتنظيمي اللازمين للتنفيذ الناجح لجميع المهام التي حددها ذلك المؤتمر. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي ترتبها عليها الاتفاقية، خصوصا فيما يتعلق بتقديم إعلانات كاملة. ويعلق الاتحاد أهمية كبرى على عالمية الاتفاقية وعلى تنفيذها بشكل فعال. وهو لذلك يحث جميع الدول التي لم تقم بعد - ولا سيما منها الدول التي لديها صناعات كيميائية كبيرة والدول الواقعة في مناطق التوتر - بالتوقيع و/أو التصديق على هذه الاتفاقية إلى القيام بذلك.

ويرى الاتحاد بشكل خاص أن التصديق المبكر على اتفاقية الأسلحة الكيميائية من جانب الاتحاد الروسي، الذي يحوز مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية، أمر يكتسي أهمية أساسية إذا ما أريد لهذه الاتفاقية أن تكون فعالة. والاتحاد الأوروبي مدرك تماما لما يرتبه تصديق الاتحاد الروسي على هذه الاتفاقية من نتائج عليه. وفيما يتعلق بالآثار المالية، فإن الاتحاد على استعداد لتقديم المساعدة في المجالات المتصلة بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها بمجرد تصديق روسيا على الاتفاقية. ونود أن ننوه بأن هذه المساعدة ستقدم بالإضافة إلى المبادرات الثنائية التي اتخذتها بالفعل عدة دول أعضاء في الاتحاد لدعم الاتحاد الروسي في هذا المجال.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها على تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، خصوصا من خلال اعتماد الدول الأطراف في الاتفاقية لنظام تحقق فعال. وقد رحب الاتحاد بالقرار الذي اتخذ في المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي يرمي إلى الإسراع بعمل الفريق المخصص المكلف بوضع بروتوكول للتحقق يلحق بالاتفاقية. وفي هذا السياق، يحث الاتحاد ذلك الفريق المخصص على أن يكثف عمله بصورة ملموسة خلال العام المقبل؛ ويرى وجوب تقوية برنامج العمل الموضوع للعام المقبل والذي يخصص حاليا ١١ أسبوعا للاجتماعات. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالتقدم الذي أحرزه الفريق المخصص منذ ذلك الحين، لا سيما بالانتقال إلى مفاوضات تستند إلى نص متطور. والاتحاد قد عقد العزم على مواصلة الاضطلاع بدور نشط وبناء في مداولات الفريق المخصص. وهو يدعو جميع المشاركين الآخرين إلى أن يفعلوا نفس الشيء حتى يمكن أن تسفر المفاوضات عن اعتماد بروتوكول ملزم قانونيا بأسرع ما يمكن. كما أنه عاقد العزم على مضاعفة جهوده لبلوغ الهدف المتمثل في اختتام هذه المفاوضات في عام ١٩٩٨. فالأسلحة البيولوجية تشكل تهديدا بالغا بسبب سهولة صنعها، لذلك تزداد أهمية وضع آلية تحقق فعالة لها.

ويساند شبكة الاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وجود الأداة التي لا غنى عنها والمتمثلة في ضوابط التصدير. لقد وقعت عدة حوادث في الماضي القريب أكدت أهمية شتى نظم مراقبة الصادرات في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أنه ما زال هناك خطر الاستخدام غير المشروع لبعض السلع والتكنولوجيات. لذلك يتعين على أي دولة مصدرة لهذه المواد أن تتخذ تدابير تضمن إخضاع صادراتها من المواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة لنظام ملائم للإشراف والمراقبة. وضوابط التصدير لا يقصد بها سوى منع الانتشار غير المسؤول للمواد والمعدات والتكنولوجيات التي قد تستخدم استخداما ينتهك أهداف عدم الانتشار. والضوابط التي من هذا النوع لا تشكل بأي حال عقبة بيروقراطية في وجه التجارة الدولية والتعاون بل هي شرط لازم لقيام هذا التعاون. وهي تيسر للبلدان المهتمة فرصة متابعة التطور التكنولوجي على أساس مشترك.

وفي هذا السياق، ينبغي للدول المصدرة أن توضح قيمة ضوابط التصدير وأن تثبت بجلاء أن هذه الضوابط تتيح الفرصة فعلا للتجارة الموجهة للأغراض السلمية ولا تعيقها بأي حال. وقيام حوار مفتوح أمر سيكفل حسن تفهم المبادئ والممارسات ذات الصلة، وييسر التعاون بالتالي.

والاتحاد يود إبراز مدى مساهمة نظم عدم الانتشار وضوابط التصدير في جهد المجتمع الدولي المتضافر لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

ويقوم النهج المشترك لمجموعة أستراليا بدور رئيسي في مكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتتمثل مساهمة هامة أخرى في التوجيهات الصادرة من "نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف" بشأن منع انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل. كما تقوم "مجموعة موردي المواد النووية" بدور أساسي في صياغة توجيهات بشأن تصدير المواد النووية أو المواد والمعدات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج في سياق تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. والتدابير المتفق عليها بموجب "ترتيب فاسنار" توفر أيضا عنصرا آخر مفيدا جدا. وقد أوضحت جميع هذه الترتيبات، عن طريق حوارها مع البلدان غير الأعضاء، الحرص على قيام مبادرات هامة في مجال الشفافية. ويحيي الاتحاد الأوروبي هذه الجهود، وهي تحظى بتأييده الكامل. وألاحظ بهذه المناسبة أن الاتحاد قد عبر في الأسبوع الماضي تعبيرا عمليا عن التزامه بتعزيز الشفافية في ضوابط تصدير المواد النووية في الحلقة الدراسية التي نظمتها مجموعة موردي المواد النووية في فيينا. ويدعو الاتحاد جميع الدول إلى اعتماد سياسات تنم عن الشعور بالمسؤولية بصدد عمليات نقل المواد الحساسة، بما في ذلك استحداث نظم فعالة لمراقبة الصادرات.

واقتناعا بأهمية الشفافية في مجال التسلح بوصفها عاملا في تهيئة مناخ من الثقة بين الدول، يرى الاتحاد أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يمثل أداة بالغة الأهمية وينبغي تعزيز قيمتها. ويتضح هذا الرأي في الدعم الذي تقدمه جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار الذي سيقدم إلى اللجنة الأولى عن الشفافية في ميدان التسلح. ويرحب القرار باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين والتقييم الإيجابي للسجل أثناء السنوات الخمس الأولى التي انقضت على وجوده. ويدعو الاتحاد جميع الدول إلى أن تقدم إقرارات إلى السجل - ولو كانت صفرية - على أساس منتظم، بحيث يمكن زيادة تعزيز قيمته بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي الوقت الحالي، بالإضافة إلى المعلومات عن استيراد وتصدير الأسلحة، يطلب من الدول أن تقدم معلومات عن الحيازات والمشتريات العسكرية الآتية من الإنتاج الوطني. وتمثل هذه المعلومات إضافة إلى المعلومات الخاصة بتصدير واستيراد الأسلحة من الفئات المدرجة في السجل. وفي هذا الصدد، يأسف الاتحاد لعدم تمكن فريق الخبراء في اجتماعه الأخير من الاتفاق على صيغة محددة تسري على الحيازات والمشتريات العسكرية الآتية من الإنتاج الوطني.

والاتحاد الأوروبي مقتنع كذلك بأهمية النظام المعلوماتي المنشأ في الأمم المتحدة للمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية الإنفاق العسكري، وهو يحث جميع الدول على المشاركة فيه. وقد صاغت الدول الأعضاء في الاتحاد، من جانبها، ردا مشتركا على قرار الجمعية العامة ذي الصلة بغية تقديم صورة واضحة عن التزامها المشترك بهذه العملية.

وتوفر المسؤولية فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية عامل أساسي في ضمان الأمن الدولي. وقد أكد المجلس الأوروبي في اجتماعه الأخير في أمستردام الأهمية الأساسية التي يوليها الاتحاد للمشاورات التي تجري على الصعيد الدولي لضمان المراقبة الفعالة لتصدير الأسلحة. واعتماد هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام ١٩٩٦ لمبادئ توجيهية بشأن العمليات الدولية لنقل الأسلحة يشهد على الاهتمام الواسع بهذه المسألة الجوهرية التي وردت مرة أخرى في جدول أعمال الهيئة لهذا العام. وفي هذا السياق، فإن توطيد السلم في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع مباشرة يقتضي تعاونا أوسع، بين المجتمع الدولي والبلدان المعنية مباشرة، في تنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح.

إن تكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات نقلها المفرطة والمزعزعة للاستقرار تشكل بواعث لقلق دولي متصاعد. فهي تمثل الأدوات الوحيدة أو الأولى للعنف في عصرنا، حيث أنها تستخدم في الغالب في الصراعات الداخلية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الأخير لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الخفيفة، ويتطلع إلى حدوث متابعة حثيثة لتوصياته. وبعض هذه التوصيات يتناول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. قد اعتمد الاتحاد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ برنامجا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومكافحته. ويستهدف البرنامج، الذي ينطوي على سلسلة من التدابير لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومعونة يقدمها الاتحاد الأوروبي لبلدان أخرى

في هذا الميدان، الاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة المحمولة.

وفي ميدان ما يسمى بالأسلحة التقليدية، شهدت السنوات الأخيرة زخما فائقا بشأن مسألة ملحة هي العواقب المفجعة لانتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدامها استخداما عشوائيا. واعتمد الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي إجراء مشتركا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أعرب فيه عن تصميمه على تحقيق هدف الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد وعلى العمل النشط من أجل إبرام اتفاق دولي فعال، بأسرع ما يمكن، لحظر هذه الأسلحة على نطاق عالمي. وعلى هذا الأساس أيدت الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ قاف. كما ينطوي الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي على التزام الدول الأعضاء في الاتحاد بمراعاة وقف مشترك لتصدير جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أيا كانت وجهتها، وتقديم مساهمة مالية كبيرة من الاتحاد للجهد الدولي لتطهير الألغام وتوفير المعونة لضحاياها. ومنذ اعتماد هذا الإجراء المشترك، واصل الاتحاد الأوروبي بصورة حثيثة جهوده لتحقيق هدفه، ألا وهو الإزالة الكاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن ثم، يتعهد الاتحاد بتقصي جميع السبل الممكنة للمساهمة في فرض حظر كامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويرحب الاتحاد بالأعمال التي أنجزت عقب مؤتمر الاستراتيجية الدولي في أوتاوا، لا سيما في الحلقتين الدراسيتين في فيينا وبون، وفي مؤتمر بروكسل، كما يرحب باعتماد اتفاقية في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في أوسلو بشأن حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يجمل بجميع الدول أن تقر هدف الإزالة الكاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي هو أيضا هدف اتفاقية أوتاوا المقبلة. والاتحاد عاقد العزم على الترويج لأهدافها بنشاط في جميع المحافل الدولية المناسبة، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، والمنظمات الإقليمية، والمؤتمرات الاستعراضية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتحقيقا لهذا الغرض، سيواصل الاتحاد جهوده في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الإنشاء المبكر للجنة خاصة معنية بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويرى الاتحاد الأوروبي أن العمل الذي سيجري، بعد مؤتمر أوتاوا، في مؤتمر نزع السلاح وجميع المحافل الأخرى ينبغي أن يسهم إسهاما فعالا في الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم.

ولقد رحب الاتحاد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بقرار مؤتمر نزع السلاح القاضي بقبول أعضاء جدد، بعضهم دول أعضاء في الاتحاد، وهو أيضا يرحب بحقيقة أن الجمعية العامة طلبت إلى مؤتمر نزع السلاح في قرارها ٤٧/٥١ ألف أن ينظر في قبول طلبات عضوية أخرى قبل بداية الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وخلال المرحلة الثانية من دورة العام الماضي لمؤتمر نزع السلاح، تم تعيين منسق خاص بشأن توسيع المؤتمر، وقدم المنسق تقريره إلى المؤتمر بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧. ويحدو الاتحاد الأمل في أن يتمكن المؤتمر قريبا من تحقيق توافق في الآراء على حل هذه المشكلة. ويلفت الانتباه هنا إلى حقيقة أن خمس دول أعضاء في الاتحاد وأربعة بلدان منتسبة إليه قد تقدمت بطلبات للعضوية في المؤتمر.

واتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارا يسمح بعقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩، شريطة تحقيق توافق في الآراء على أهدافها وجدول أعمالها. ويسمح القرار أيضا بعقد لجنة تحضيرية لهذه الدورة خلال العام الحالي رهنا بما يتم التوصل إليه في دورة الربيع لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وقد ذكر الاتحاد الأوروبي الهيئة في تلك الدورة ببعض المبادئ الأساسية التي يلتزم بها. وهو يعلق أهمية خاصة على أن يكون جدول أعمال الدورة الاستثنائية شاملا ومتوازنا ومتضمنا لبنود تتناول الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على حد سواء.

ولقد قدم الاتحاد الأوروبي في العام الماضي عددا من الإسهامات في مناقشات دارت حول قضايا محددة. وحرصا على أن تحقق هذه المناقشات أبلغ الأثر فإنه يطلب إلى جميع الدول أن تضطلع فيها بدور نشط وبناء هذا العام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح. وهو يأمل في أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها كاملا في مؤازرة ودعم جهود الدول الأعضاء، وفي أن يتم توكيد دور جنيف باعتبارها مركزا للتفاوض والتحليل.

ومطلوب منا هذا العام أن نستأنف مناقشاتنا بشأن ترشيد عمل اللجنة الأولى وإصلاح جدول أعمالها. ويعتزم الاتحاد الأوروبي تقديم إسهام كبير إلى تلك المناقشة ضمانا للمتابعة المثمرة للجهود المبذولة في هذا المحفل.

السيد بيتريلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. ونحن على اقتناع بأنكم ستقودون أعمالنا بطريقة مثالية نظرا لخبرتكم ومهاراتكم الشخصية، فضلا عن تمثيلكم لمنطقة أظهرت بوضوح التزامها بنزع السلاح.

إننا نعيش مرحلة تاريخية. فقد انتهت المواجهات العالمية ويجري التأكيد مجددا على القيم الأخلاقية وأخذت الديمقراطية تمارس تقريبا في كل مكان في جميع أنحاء العالم، وانفتحت فرص اقتصادية جديدة، وبات التكامل هو المنحى السائد. وهذا المناخ يهيئ فرصا لا سابق لها في مجالي نزع السلاح والأمن وهي فرص لا بد من اغتنامها لو أردنا التوصل إلى اتفاقات فعالة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبقى حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. وأعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تسجل الاعتراف العالمي تقريبا الذي حظي به هذا الصك بوصفه إنجازا رئيسيا. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لتلك البلدان والمناطق التي كانت رائدة في هذا المجال. وترحب الأرجنتين بالتقدم المحرز في التحضيرات الجارية لعقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠، وستواصل الإسهام في اجتماعات اللجنة التحضيرية.

ومن بين الإنجازات الهامة التي تحققت هذا العام، يجب أن نسلط الضوء على إعادة تأكيد الالتزام الدولي بمكافحة أسلحة الدمار الشامل، ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ مصحوبة بآلية فعالة للتحقق مما يجعلها أول اتفاق من هذا النوع. وأعتقد أن هذه الجمعية ينبغي أن تدعو جميع الحكومات إلى الانضمام إلى تلك الاتفاقية أو التصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

ومن جانب آخر، فإن الأسلحة البيولوجية تمثل تهديدا خاصا للسلام والأمن نظرا لأنها سهلة التصنيع. وتعتقد الأرجنتين أنه يجب تعزيز الجهود المبذولة من أجل إعطاء اتفاقية الأسلحة البيولوجية آلية فعالة للتحقق. وبذلك يكون قرار المؤتمر الاستعراضي الرابع لتلك الاتفاقية، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ويجب أن نشير أيضا إلى الاتجاه الإيجابي إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن الخطوات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية لتنفيذ هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، يسرني أن أفيد بأن حكومة الأرجنتين قد شرعت في اتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق البرلماني على هذه المعاهدة. وثمة تحد هام آخر يتمثل في إجراء مفاوضات من أجل إقرار اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونأسف لحقيقة أنه على الرغم من القرار المتخذ في عام ١٩٩٥، لم يبدأ عمل اللجنة المخصصة بعد.

وبالرغم من الرصيد الإيجابي للجهود الجماعية في ميدان نزع السلاح والأمن، لا تزال هناك حالة مقلقة تتمثل في خطر الانتشار النووي في شبه جزيرة كوريا. والأرجنتين طرف في منظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا، وقد ساهمت في إقامة الهيكل الإداري لتلك الهيئة ووفرت تعاونها العلمي.

وفي هذه المرحلة التي تظهر فيها أنواع جديدة من الصراعات، وتملأ فيها هيئات غير الدول بعض الفراغات الناشئة، من المقلق بوجه خاص أن نرى الاتجار الدولي بالأسلحة. إننا نقدر مقصد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومساهمته. وقد أعربنا عن ارتياحنا لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة وتقييم أداء السجل. ونحن بحاجة إلى النظر في تدابير أخرى لزيادة الشفافية في نقل الأسلحة. وهذه ناحية يمكن لجميع البلدان، بما في ذلك

أصغرها، أن تُسهم فيها مساهمة هامة للغاية. ولذا سنؤيد مشروع القرار الذي سيعرض على اللجنة.

ويجب على جميع الدول أن تُبقي في الاعتبار الاتفاق على حظر الألغام البرية المضادة للأفراد الذي تم التوصل إليه في أوسلو. واسمحوا لي أن أبرز الدعم الأولي الذي حظيت به هذه المسألة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فإن بلدان مجموعة ريو ملتزمة بالعمل من أجل تحويل المنطقة إلى أول منطقة في العالم تلوث خالية من الألغام المضادة للأفراد. وقد أعلنت الأرجنتين من جانبها في عام ١٩٩٥ وقفا اختياريا لمدة خمس سنوات لتصدير وبيع ونقل الألغام المضادة للأفراد.

إن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة تخلو الآن من خطر سباق التسلح، نتيجة للسياسات الخارجية للحكومات الديمقراطية التي ما فتئت تُرسي في عزم واتساق أساسا وطيدا للثقة والتعاون المتبادل. وستجد الولايات المتحدة التي قررت انتهاج مزيد من المرونة في بيع الأسلحة للمنطقة ميدانا أصبح فيه النضج السياسي والحوار والتكامل أفضل ضمان ضد عودة ظهور النزعات الخطابية السلبية التي نبذت منذ زمن مضى. وتشعر الأرجنتين بالارتياح للجهود المبكرة المبذولة لإزالة التوتر الذي كان سائدا في الماضي، وهي جهود ما برحت تحتل مكانة مركزية في سياستنا الخارجية في السنوات الأخيرة. واليوم يجري الحوار في ظل مناخ بناء، وتجري قواتنا المسلحة تمارين عسكرية مشتركة مع نظرائها في أوروغواي والبرازيل وشيلي. وهذه التطورات هي تعبير صادق عن الثقة التي تولدت في المنطقة.

وفي هذا العام تحتفل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالذكرى الثلاثين لعقد معاهدة تلاتيلولكو. وهذا الاحتفال هو علامة بارزة على نجاح جهودنا في إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

وتؤمن الأرجنتين إيمانا راسخا بالحاجة إلى توطيد المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية، ونحث جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مواصلة إحراز التقدم في الطريق الذي اشتقته تلاتيلولكو، وبيليندابا، وراروتونغا، وبانكوك. وستشارك الأرجنتين في تقديم مشروع القرار الذي سيُعرض بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة، وستؤيد ذلك المشروع.

وكانت اجتماعات خبراء منظمة الدول الأمريكية في بوينس إيريس وسانتياغو دي شيلي بشأن تعزيز آليات بناء الثقة والأمن، معلما بارزا لأنها برهنت على توفر العزم على تقوية المنظمة الإقليمية في هذا المجال الحساس. ويحدونا الأمل في أن نواصل إحراز التقدم على هذا المنوال في الاجتماع المقبل الذي سينعقد في سان سلفادور في عام ١٩٩٨.

وفي الوقت ذاته، أشدد على أننا ندرس بصورة ناشطة بعض الاقتراحات التي قدمتها المكسيك في مجال نزع السلاح التقليدي، مثل مشروع اتفاقية لحظر التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها.

لقد قلت في البداية إن المناخ الدولي مؤات لتصعيد الالتزامات بتعزيز نزع السلاح والأمن. ويجب ألا نُضيع هذه الفرصة. إن الدول تتوخى أهدافا سياسية واجتماعية واقتصادية، ولحسن الطالع يبدو أن هناك تقدما. ولكن لأن النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة لم يبدأ في التشكيل إلا منذ أمد وجيز فليس ممكنا بعد أن نرى ما إذا كان المستقبل سيظل خاليا من الصراعات.

وأخيرا، نحن نؤيد سلسلة التدابير اللتي اقترحها الأمين العام في ميدان نزع السلاح. وفي هذا الصدد، لا بد أن نتوخى الحذر في مجالين. أولا، لا ينبغي أن تعنى إعادة التنظيم الإداري إدخال تغييرات على أولويات الأمم المتحدة أو مسؤولياتها. وثانيا، يجب أن نتمكن من إدخال جميع البلدان في جهودنا من أجل السلم والأمن. وهذه المسائل لا ينبغي أن تُعالج بما يخدم مصالح القلة. ولهذا يجب علينا سواء في إعادة التنظم الإداري أو في الأنشطة المضمونية أن نعترف بالأهمية التي اكتسبتها البلدان الصغيرة اليوم، ويجب أن نتيح لها الفرصة للمشاركة الكاملة.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أعرب عن ثقة وفد السودان بأنكم وبما تملكون من خبرة ودراية ستقودون أعمال هذه اللجنة إلى ما نصبو إليه جميعا من نتائج تكون دفعا لمسعى المجتمع الدولي في نزع السلاح. كما أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين في سعيكم لتحقيق هذا الهدف. وأود أن انتهز هذه الفرصة السانحة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير الاكساندر سيتشو لإدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الحادية والخمسين.

تنعقد أعمال اللجنة الأولى في ظل بعض التطورات الدولية والإقليمية تجاه تحقيق نزع السلاح، والمتمثلة في نجاح المفاوضات في أوسلو حول الاتفاق الدولي لحظر الألغام الأرضية، وإقرار الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، والتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والجهود المبذولة للإنفاذ الكامل لمعاهدة بانكوك، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب المعاهدات الثلاث: تلاتيلولكو، وراروتونغا وبيلندابا، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول مدى شرعية استخدام أو التهديد باستخدام، الأسلحة النووية والذي أكد بالإجماع بأن هنالك التزاما "بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي ... في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة..." (A/51/4، الفقرة ١٨٢) وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى التطورات الإيجابية الأخرى مثل دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وتعزيز الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية. واعتماد البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وما زلنا نعتقد بأن أمام المجتمع الدولي الكثير من المهام في مسائل نزع السلاح، خاصة فيما يتعلق بجدول الأعمال المقبل لنزع السلاح النووي. ونؤكد في هذا الجانب ضرورة التفاوض الجاد حول نزع السلاح النووي بشكل شامل طبقا لأحكام الوثيقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨.

يتفق الجميع على أنه، بانتهاء الحرب الباردة، لم يعد هناك أي مبرر لوجود ترسانات نووية أو نظام للأمن يقوم على أساس التحالفات العسكرية المتنافسة وسياسات الردع النووي، إلا أن المتتبع لتطورات الأوضاع الدولية التي تتميز بعدم الاستقرار، يلاحظ مع الأسف السعي لتبرير الاعتماد على النظرية النووية بإصرار الدول الحائزة للسلاح النووي على امتلاك العديد من الأسلحة النووية تحت ستار الأمن النووي. ويجدد وفد السودان في هذا الصدد تأييده لمطالبة بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي كمسألة ذات أولوية لبدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية. وينبغي عقد اتفاق قانوني ملزم للجميع تلتزم به جميع الدول بالقضاء التام على الأسلحة النووية، ويؤيد وفد السودان في هذا الصدد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. كما وأننا نعول كثيرا على الاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ألفين، وذلك في إطار المساعي الرامية إلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة، بغية ضمان تحقيق مقاصد الديباجة وإحكام المعاهدة، وبالتالي الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في مؤتمر الأطراف في المعاهدة لعام ١٩٩٥، خاصة وأن هذه المعاهدة تشكل أداة رئيسية لوقف انتشار الأسلحة النووية رأسيا وأفقيا، حيث ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيق التوازن العادل بين التزامات ومسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة، بغية تحقيق الإزالة النهائية للأسلحة. وفي هذا السياق نشير إلى أهمية تحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإبرام صكوك دولية ملزمة قانونا لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها، علاوة على فرض حظر على المواد الانشطارية؛ وعدم فرض القيود على نقل المواد والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية والتي تحتاج إليها البلدان النامية.

إن السودان يدعم ويشارك في الجهود الدولية والإقليمية الهادفة الى فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وشارك في هذا الصدد في المؤتمر الأول للألغام المضادة للأفراد في أفريقيا، الذي أعدته منظمة الوحدة الأفريقية واستضافته حكومة جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/ مايو الماضي. كما انضم السودان إلى الإجماع الأفريقي في خطة العمل الأفريقية لإزالة الألغام التي تمخض عنها هذا المؤتمر. واتصالا مع ذلك، شارك وفد السودان في المؤتمر الدولي للألغام المضادة للأفراد في بروكسل خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، وانضم السودان لإعلان بروكسل الذي دعا إلى الإسراع في إعداد اتفاقية دولية للحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد تحت مظلة الأمم المتحدة. وتوافقا مع إعلان بروكسل شارك السودان في مفاوضات مؤتمر أوسلو لوضع الصياغة النهائية للاتفاقية الشاملة لحظر الألغام الأرضية. وفي هذا السياق، سيعمل وفد السودان على التوقيع على الاتفاقية في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر القادم.

لقد حرص السودان على المشاركة في الجهود الدولية الرامية لحظر الألغام الأرضية بوصفه من الدول المتأثرة بخطر هذه الألغام، إذ تشير التقديرات الدولية إلى وجود أكثر من ٢ مليون لغم وقد يفوق العدد هذا التقدير، كما تغطي الألغام مساحات شاسعة في جنوب وشرق السودان زرعت بواسطة حركة التمرد. وأدى وجود تلك الألغام إلى تدهور البيئة وحال دون ترحيل وإيصال الإغاثة، وأعاق التنمية المستدامة، ومنع أكثر من مليونين من المواطنين النازحين واللاجئين من العودة الطوعية إلى مناطقهم ومآويهم لممارسة حياتهم الطبيعية.

وسعيا منها لزيادة الوعي واستقطاب الجهود الوطنية والدولية تجاه مشكلة الألغام الأرضية، فقد نظمت حكومة السودان عدة حلقات دراسية وندوات لوضع خطة قومية لإزالة الألغام. ويتطلع وفد السودان في هذا الصدد لمساعدة المجتمع الدولي لترقية ودعم القدرات السودانية بما يعين في مساعدة ضحايا الألغام وإزالتها. لقد دعت اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة مع الفصائل الجنوبية في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ضمن بنودها، إلى تكاتف الجهود الوطنية لإزالة الألغام والحظر الشامل لها ومساعدة الضحايا.

ويتطلع السودان إلى تعاون الأسرة الدولية من خلال تقديم المساعدات الفنية والمادية اللازمة ونقل التكنولوجيا المتقدمة لتمكيننا من التعامل مع مشكلة الألغام، وذلك لضمان عودة الاستقرار والأمن وتحقيق التنمية والحفاظ على البيئة والعودة الطوعية للاجئين والنازحين.

ويولي السودان أهمية خاصة لمسألة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، شأنه شأن الدول الأفريقية المتأثرة بالحرب بسبب تدفق الأسلحة على حركات التمرد الهدامة. إننا إذ نؤيد مبدأ الحد من الاتجار في الأسلحة التقليدية ومنع استخدامها لانتهاك وقمع حقوق الإنسان والحريات العامة، أو الإخلال بالأمن والسلم وزعزعة الاستقرار، وتصعيد النزاعات الإقليمية ودعم الإرهاب وتشجيعه، نؤكد حقنا في استخدام الأسلحة التقليدية في الدفاع عن حدودنا ووحدتنا، وهو حق كفله لنا القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية. ونطلب في هذا الصدد من الدول الأخرى أن تلتزم بما تدعو له، وتحديدا وقف تزويد حركات التمرد الهدامة بالأسلحة التقليدية. إذ حدد السيد الأمين العام بصورة قاطعة في تقريره المقدم للجمعية العامة هذا العام المنافسة الشديدة على تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاعات مما يؤدي إلى تفاقم هذه النزاعات وإطالة أمدها. إن حل المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية فيما بين الدول ضروري لتهيئة الظروف التي تمكن الدول من توجيه مواردها بعيدا عن التسلح وفي اتجاه تطوير النمو الاقتصادي. كما وأن المبادرات الإقليمية لنزع السلاح بحاجة إلى أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص كل منطقة، وأن تُعزز أمن كل دولة من دول المنطقة.

إن السودان، شأنه شأن أعضاء الأسرة الدولية، يؤمن بأن الشفافية في التسلح هي إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويؤكد وفد السودان في هذا الصدد تأييده لما جاء في الرد المقدم من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الشفافية في مجال التسلح. وذلك من واقع أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بصورته

الراهنة يفتقر للشفافية، ولا بد من توسيعه ليشمل معلومات مقدمة عن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية، وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. كما أن السجل لا يأخذ في الحسبان الوضع في الشرق الأوسط حيث تستمر إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وفي حيازتها لأكثر أسلحة الدمار فتكا، وتستمر في كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتصر على عدم الاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي بالانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية غير الخاضعة لنظام الرقابة كامل النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، نجدد لكم السيد الرئيس، تعاون وفد السودان واستعداده للمشاركة في مناقشة جميع البنود المطروحة على جدول أعمال اللجنة الأولى، والوصول إلى قرارات مقبولة بشأنها.

السيد حاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم وفدي إليكم، سيدي، بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن واثقون في مقدرتكم على حسن توجيه أعمال هذه اللجنة حتى تُحرز نتائج مثمرة، ومن أجل هذه الغاية يتعهد وفدي بالتعاون الكامل معكم ومع أعضاء المكتب.

واسمحوا لي بإبداء بعض الملاحظات العامة في هذه المرحلة من مداولاتنا. إن وفدي يأمل أن تُسهم مداولات اللجنة في دورتها الحالية في إحراز مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح، وذلك بالاستفادة من دروس الماضي. ويمكن أن يتحقق هذا يقينا إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لاتباع نهج يكون بناء بقدر أكبر مما كان عليه الحال في الماضي. وبصراحة، إذا كنا نريد إحراز تقدم حقيقي وجب أن نكون مستعدين لنبذ المفاهيم الأمنية والنماذج والأطر الذهنية العتيقة التي ولى زمنها، وفي مقدمتها مبدأ الردع النووي الذي ظهر في عهد الحرب الباردة والذي لا يزال يُشكل أساس الاستراتيجيات الدفاعية للدول الحائزة للأسلحة النووية.

فهذا المبدأ، أيا كانت مزاياه المشكوك فيها إبان الحرب الباردة، قد فقد الآن مصداقيته كما أنه لا يتسق مع المفهوم القائل بأن من الواضح أن الحرب النووية لا يكسبها أحد. وهو لن يؤدي إلا إلى حفز السعي المتواصل لإحراز التفوق في هذه الأسلحة، فيقف بالتالي في طريق نزع السلاح الحقيقي. ولن توجد إمكانيات حقيقية لقيام عالم خال من الأسلحة النووية، ولحمل ما تُسمى بدول العتبة النووية على التخلي عن مطامحها النووية إلا عندما تثبت الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها للخروج من عقلية الحرب الباردة وتتخذ تدابير جدية صوب تخفيض ترساناتها النووية ثم القضاء عليها نهائيا.

ولذلك فإنه من منظور الدول غير النووية يجب أن يبقى نزع السلاح ذا أولوية عالية في جدول الأعمال الدولي. ونحن نسلم بأهمية الترتيبات الثنائية والأحادية المضطلع بها حاليا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بقصد تخفيض المخزون الاحتياطي من الأسلحة النووية، وذلك من خلال عملية "ستارت". غير أننا واعون بأنه حتى مع تنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، التي لا تزال في انتظار التصديق عليها من جانب روسيا، سنظل بعيدين مع ذلك عن بلوغ الهدف المتمثل في عالم خال تماما من الأسلحة النووية. وإذا ما علمنا بأن المخزونات العالمية الموجودة حاليا من الترسانات النووية تبلغ ما يربو على ٣٠ ٠٠٠، أي ما يُعادل القوة التفجيرية لـ ٢٠٠ ٠٠٠ قنبلة في حجم قنبلة هيروشيما، بات محتما على المجتمع الدولي أن يواصل بنشاط لا ينقطع الحملة العالمية من أجل قيام عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذه الأثناء، نحث الاتحاد الروسي على المصادقة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، ونحث الأطراف المعنية على أن تبذل جهودها للبدء في مفاوضات معاهدة ستارت الثالثة بدون تأخير لا موجب له.

وما زلنا نذكر الفرح الغامر الذي اعتمدت به الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد كانت حقا حدثا هاما. ورغم عيوبها ونقائصها الواضحة فقد وجدت ترحيبا من المجتمع الدولي، الذي كان يتوق إلى إحراز شيء من التقدم الملموس في اتجاه نزع السلاح. والمعاهدة تفتقر إلى وجود التزام صريح بوضع نهاية مؤكدة لسباق التسلح. وهي بالرغم من اسمها، بعيدة عن أن تكون شاملة، إذ أنها تسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام

التكنولوجيا المتقدمة لتحديث أنظمة أسلحتها النووية وتحسين نوعيتها عن طريق إجراء الانفجارات التجريبية في المعامل.

وقد حدث الآن ما يؤكد هذا الخوف. فبعد مضي أقل من عام على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووسط تزايد عدد الموقعين عليها، أعلنت مؤخرا إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن خططها لإجراء سلسلة من التجارب الجوفية النووية "دون الحرجة" باعتبارها جزءا مما يُسمى برنامج تدبير وإدارة شؤون المخزون وذلك بغية المحافظة على قدراتها من الأسلحة النووية وتوسيعها لفترة ممتدة في القرن الحادي والعشرين. وتجرى هذه التجارب بالرغم من مشاعر القلق التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ولا شك أن الدول النووية الأخرى، وهي حريصة بنفس القدر على رفع مستوى ترساناتها النووية، ستقوم بمحاكاة هذا البرنامج، فتقوض بذلك الجهود الرامية إلى تشجيع الدول الأخرى على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشجيع الدول التي وقّعت عليها على المصادقة عليها. فالاستمرار في هذه التجارب سيؤدي بالتأكيد إلى تأخير بدء سريان مفعول المعاهدة بدلا من التعجيل به.

ولئن كان المجتمع الدولي يجد تشجيعا في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبلغ مرحلة اكتساب الطابع العالمي، فإن دول العتبة النووية لا تزال خارجها، وهناك احتمالات ضئيلة في أنها ستنضم إليها في المستقبل المنظور. ولم تبذل جهود جدية من أجل التحقيق الكامل للأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة، وبخاصة أحكام مادتها السادسة. ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونحن ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأن تمتنع عن اتباع سياسات أمنية من شأنها أن تقوض المعاهدة نصا وروحا.

وقد أتاح الاجتماع الأول في نيسان/أبريل من هذه السنة، للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، الفرصة للنظر في إمكانية اتخاذ خطوات إضافية للوفاء بالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة فيما يتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة. وبالرغم من بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال نزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة، فإن الجهود المبذولة لتحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في القضاء على الأسلحة النووية، لم تُحرز تقدما حقيقيا يُذكر.

ومن الضروري أن تضطلع الدورة المقبلة للجنة التحضيرية بإجراء تقييم دقيق وموضوعي للامتثال لالتزامات معاهدة عدم الانتشار. ومن خلال هذا التحليل وحده سيتسنى تقييم دور معاهدة عدم الانتشار في السياق العام لعملية نزع السلاح النووي واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على أوجه القصور. وتحقيقا لهذا الغرض، يُطالب وفد بلدي باتخاذ موقف متعاون وبنّاء من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية في الدورات المقبلة للجنة التحضيرية بغية زيادة فائدة العملية إلى أقصى مدى.

ومن المخيب للآمال بالمثل فشل مؤتمر نزع السلاح حتى في الاتفاق على برنامج عمل لدورة ١٩٩٧، ناهيك عن تحقيق أي تقدم في المفاوضات. ومن الواضح، أن استمرار الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح إنما يعكس تباين مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بشأن نهج العمل في المؤتمر والجوانب المضمونية لهذا العمل، وأثار هذا بالتأكيد تساؤلات حول دور هذا الجهاز وفعاليته في المستقبل. واستمرار الشلل الذي يُعانيه مؤتمر نزع السلاح لن يخل فقط بفائدة وجدوى هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح بل سيزيد أيضا من مخاطر تهميشه، الأمر الذي تجلى فيمناسبات أخيرة. ومن الواضح أنه سيتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يعيد النظر في طرائق عمله وفي عملية اتخاذ القرار ويحسنهما إذا كان يريد أن يؤخذ مأخذ الجد من جانب المجتمع الدولي.

وقبل عامين تقريبا خلصت محكمة العدل الدولية بالإجماع، في فتوى تاريخية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، إلى أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ليست ملزمة فقط بأن تبدأ مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة بل أيضا بأن تصل بهذه المفاوضات إلى الخاتمة المنشودة. وكان هذا إسهاما إيجابيا وهاما من جانب المحكمة في تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وقد اعتمدت الجمعية

العامة في دورتها الماضية، بناء على توصية اللجنة الأولى، قرارها ٥١/٤٥ ميم بأغلبية كبيرة، الذي شددت فيه، في جملة أمور، على فتوى المحكمة بشأن الالتزام بمتابعة هذه المفاوضات بحسن نية، ودعت فيه إلى بدء مفاوضات في عام ١٩٩٧ تُفضي إلى الاتمام المبكر لاتفاقية الأسلحة النووية. وفي ضوء المأزق المستمر في مؤتمر نزع السلاح، سيعمد مقدمو ذلك القرار إلى تجديد دعوتهم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ونشعر بالارتياح لدى رؤيتنا تزايد الاتجاه نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم، والتحركات لإنشاء هذه المناطق تمثل مبادرات إقليمية هامة نحو قيام عالم خال من الأسلحة النووية. واليوم، أصبحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي أكثر من نصف مساحة العالم، وذلك بفضل معاهدة انتاركتيكا ومعاهدات راروتونغو وتلاتيلولكو وبانكوك وبليندابا. ويؤيد وفد بلدي تأييدا قويا هذا النهج القائم على بناء صرح نزع السلاح النووي لبنة لبنة ونحث على بذل جهود مماثلة في مناطق أخرى من العالم من أجل قوة الدفع اللازمة لتحقيق أهداف نزع السلاح.

إن معاهدة بانكوك الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والتي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، قد أسهمت، بدخولها حيز النفاذ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، إسهاما هاما في عملية نزع السلاح النووي وهي تعكس الالتزام الحقيقي لدول جنوب شرق آسيا بأهداف نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى انضمام الدول النووية إلى بروتوكول معاهدة بانكوك في وقت مبكر.

ويُرحب وفد بلدي بدخول اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حيز النفاذ مؤخرا. ونظرا لالتزامنا القوي بالاتفاقية، فقد بدأت فعلا التحضيرات اللازمة لتصديق ماليزيا عليها في المستقبل القريب. ويسرنا أيضا أن نُشير إلى التقدم المحرز مؤخرا في عمل الفريق المخصص التابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبخاصة فيما يتعلق ببروتوكول التحقق الملزم قانونا الذي سيلحق بالاتفاقية.

لقد واصل بلدي بدأب دعمه للجهود الدولية الرامية إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونظرا لآثارها المدمرة على السكان المدنيين الأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال، والمشاكل الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية الأخرى ذات الصلة، فقد انضمت ماليزيا إلى الدول الأخرى في الدعوة إلى إعادة النظر بجدية في المذاهب العسكرية القائمة التي تبيح استخدام هذه الأسلحة المرعبة. وشاركنا مؤخرا في مؤتمر أوسلو للتفاوض بشأن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ونحن نتطلع إلى التوقيع عليها في أوتاوا في نهاية هذا العام. ونحث بقوة الدول العسكرية الكبرى التي قررت أن تبقى خارج الاتفاقية على إعادة النظر في موقفها والانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في التوقيع على الاتفاقية ضمانا لاكتسابها طابعا عالميا. والأحرى بها في الواقع أن تضطلع بدور الرائد في هذه المسألة.

ويجب علينا أن نواصل تركيزنا على جدول أعمال نزع السلاح وبذل كل جهد للاستفادة من عائد السلام الذي نشأ في أعقاب نهاية الحرب الباردة. وينبغي أن نتحاشى الانزلاق إلى شعور زائف بالأمن والرضا على أثر الانجازات الخارقة التي تحققت في مجال نزع السلاح في السنوات الأخيرة، مهما كانت أهميتها. وينبغي أن نذكر أنفسنا، بأن الفرصة السانحة حاليا لتحقيق مزيد من الانجازات الخارقة في مجال نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، قد تكون محدودة فعلا، وإنه قد لا تلوح لنا فرصة ثانية أثناء حياتنا. فيجدر بنا أن نستفيد من الاستقرار الحالي في النظام السياسي الدولي لكي نخلص أنفسنا من المأزق النووي. وإننا ندين لأنفسنا وللأجيال المقبلة بالاستفادة من هذه الفرصة التاريخية النادرة لكي نمهد الطريق لتحقيق حلم قيام عالم خال من الأسلحة النووية، ولعل ذلك يحدث في مستقبل ليس ببعيد.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالتالي بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإنعاش عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ونرحب بمقترحه الرامي إلى إعادة تشكيل مركز نزع السلاح ليصبح إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح. ومع ذلك، نحث الإدارة الجديدة على إيلاء اهتمام ذي أولوية لنزع السلاح النووي، حتى وهي تتصدى لجوانب أخرى ملحة بالمثل من جوانب نزع السلاح. ويعتقد وفد بلدي أن إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح في الأمانة سيكون لها في تشكيلها الجديد وبعد تجدد نشاطها دور ذو أهمية حيوية في خدمة عملية نزع

السلاح الحكومية الدولية وفي إبقاء مسألة نزع السلاح في صلب شواغل الأمم المتحدة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يُسلم ويشيد بالدور التحفيزي الداعم الذي يقوم به المجتمع المدني، كما تمثله المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، في عملية نزع السلاح. ونعتقد أنه يمكن للعملية الحكومية الدولية أن تستفيد استفادة هائلة من التفاعل والتعاون الأوثق مع هذه المنظمات.

السيد فالنسيا رودريغز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بداية، سيدي، أن أهنئكم بحرارة باسم وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. واتعهد بتقديم كل تعاون تحتاجون إليه للاضطلاع بولايتكم الهامة. واتوجه بتهاني أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين الذين سيتم انتخابهم.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس السابق، السفير الاكساندر سيشو، الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة على توجيهه البارع لأعمال اللجنة في الدورة الماضية.

وأكوادور عضو في مجموع ريو، وسيتولى عرض موقفها في هذه المناقشة منسق هذه المجموعة، ممثل باراغواي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض التعقيبات.

وبالرغم من التقدم الذي تحقق مؤخرا في مجال نزع السلاح، والذي أشار إليه الأمين العام في الفقرة ١٢٣ من تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، فإن وجود الأسلحة النووية ما زال يُشكل خطرا جسيما على البشرية. وفي الواقع، فإن التراكم الذي لا مبرر له للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتطوير هذه الأسلحة ما زالا مستمرين، وتجارة الأسلحة التي لا كابح لها ما زالت تُهدد الأمن والاستقرار في مناطق شاسعة من العالم.

وقد توصلت محكمة العدل الدولية بالإجماع إلى استنتاج مؤداه أن كل الدول ملتزمة بأن تدخل في مفاوضات بنية حسنة وبأن تختمها مستهدفة نزع السلاح النووي بكل جوانبه تحت رقابة دولية فعالة وصارمة. ونتيجة لذلك، فإن المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل القضاء على ترسانات الأسلحة النووية الضخمة مسألة جديرة بالأولوية القصوى بغية تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى أساس البيانات المختلفة الصادرة عن مجموعة ريو، تكرر إكوادور اقتناعها الثابت بضرورة التمسك بسريان هذه الالتزامات. وبالتالي فإن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها إلى حيز النفاذ سيدعمان العملية العامة لنزع السلاح ويسهمان في تعزيز الثقة بين جميع الدول، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، مما يحول دون تكبد الخسائر التي لا تحصى والتي قد تترتب على وجود هذه الترسانات.

وهذا الموقف الثابت لإكوادور قد دفعها إلى تأييد النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهي تؤيد بالتالي التفاوض على برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وتشمل هذه الخطة ثلاث مراحل. الخطوة الأولى هي إبرام اتفاق عالمي متعدد الأطراف وملزم قانونا، تتعهد بموجبه جميع الدول بتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وثانيا، التوصل إلى اتفاق حول التدابير الواجب اتخاذها مستقبلا من أجل هذا البرنامج المرحلي مع وضع جداول زمنية للقضاء التام على الأسلحة النووية. وأخيرا، ينبغي لنا أن نتوصل إلى عقد معاهدة لحظر انتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة، على أن يؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد تقرير المنسق الخاص عن هذه المسألة والآراء الأخرى بشأن نطاق المعاهدة. ومن الصحيح أن هذه المقترحات لم تحظ بتوافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح، إلا أن من الضروري أن نصر عليها لكي نهيئ وعيا دوليا.

ولا يزال يوجد تهديد متزايد نابع من نشر التكنولوجيا والمواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، ومن الاهتمام المتزايد بالحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية وعلى المنظومات الناقلة لها. إلا أنه لزام علينا أن نرحب ببدء نفاذ صك قانوني جديد ألا وهو اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وإن قيام منظمة مكلفة بالتنفيذ الفعال لآلية التحقق

المعقدة التي نصت عليها الاتفاقية هو خطوة أساسية تسهم في عملية نزع السلاح. وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٧ أحاطت إكوادور تلك المنظمة علما بأنه لا توجد في بلدنا منشآت لصنع الأسلحة الكيميائية ولا أي نوع مماثل من الأسلحة.

وبالمثل، فإن اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ منذ عام ١٩٧٥، تحظى الآن بدفعة إلى الأمام حيث يجري النظر في التدابير والآليات اللازمة لتدعيمها. ويسعدني أن أنوه بأن أطراف هذه الاتفاقية يتفاوضون على بروتوكول يلحق بهذا الصك. ونحن نأمل في أن يتم في القريب اتخاذ قرار بإنشاء آليات مؤسسية للتحقق.

وترى إكوادور أن من الضروري أن نكرر الإلحاح على لزوم العجلة في التوصل إلى اتفاق على ترتيبات دولية فعالة توفر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تتوصل إلى صيغة مشتركة تدرج في صك دولي ملزم قانونا. ويود وفد بلدي أن يؤكد بصفة خاصة قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، الذي اعترف فيه المجلس:

> "بما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في الحصول على ضمانات بأن يقوم مجلس الأمن، وأولا وقبل كل شيء جميع دوله الدائمة العضوية الحائزة للأسلحة النووية، باتخاذ إجراءات فورية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة وقوع تلك الدول ضحية لعمل عدواني، تستعمل فيه الأسلحة النووية، أو التهديد باستعمالها". (قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، الفقرة ٢)

وبهذا يصان، بل يُحمى الحماية الواجبة، حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، الذي توفره المادة ٥١ من الميثاق - وهو حق يرى بلدي أنه أحد الأعمدة التي يرتكز عليها التعايش الدولي، وأنه ضمان لاحترام السلامة الإقليمية للدول.

وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن تدابير وقف نقل الأسلحة التقليدية والاستعمال غير المشروع لها. وتعلق إكوادور أهمية خاصة على هذه المسألة وهي تفي بالتزامها بتقديم المعلومات لسجل الأسلحة التقليدية. وترى أن نزع السلاح الإقليمي يجب أن تواكبه تدابير ومبادرات لنزع السلاح التقليدي على الصعيد العالمي، على ألا يغيب عن البال أن الدول الرئيسية لديها أكثر من ٧٥ في المائة من القوة العسكرية التقليدية في العالم. وفي نفس السياق، تعرب إكوادور عن قلقها إزاء عدم توازن الأسلحة بين دول المنطقة الواحدة. وهذه الاختلالات لا توفر أمنا أكثر للحائزين لأسلحة أكثر، بل هي تزيد من انعدام الأمن في المنطقة كلها في نهاية المطاف بتشجيعها على سباق للتسلح فالت الزمام. وهذه الحالة، التي تكون فيها البلدان الصغيرة ذات الوسائل العسكرية المحدودة في أسوأ وضع، لا يمكن حسمها إلا من خلال اتفاقات إقليمية لنزع السلاح، لأن هذه الاختلالات تتسبب في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي.

وعملا على تعزيز تدابير الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أود أن أذكر أنه في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، وجه السيد فابيان ألاركون، رئيس إكوادور، إلى السيد أوسكار آرياس، رئيس كوستاريكا السابق، والفائز بجائزة نوبل للسلام، ردا من حكومة إكوادور يفيد تأييدها للمبادرة الداعية إلى أن تعلن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية وقفا طوعيا لمدة عامين لشراء الأسلحة ذات التكنولوجية المتقدمة من الولايات المتحدة، وذلك في ضوء القرار الذي أصدره ذلك البلد برفع الحظر عن إتاحة الأسلحة لأمريكا اللاتينية.

وهذا الموقف يعبر بوضوح عن قلق إكوادور إزاء مخاطر سباق التسلح، الذي يمكن أن ينطلق بالرغم من التقدم الذي تحرزه عملية إرساء الديمقراطية في المنطقة. وهذه الحالة يمكن أن تؤدي إلى تحويل هائل لموارد تحتاج إليها بلداننا أشد الاحتياج من أجل تحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. ولا بد أن يكون الهدف النهائي من كل هذه الجهود هو إدماج المنطقة في نظام عالمي يتسم بالسلام وانعدام العنف. وينبغي ألا تكون البشرية رهينة سباق التسلح التكنولوجي. والموقف التاريخي لإكوادور، وهي بلد محب للسلام، يجعلها تؤكد من جديد أن عملية نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة

دولية فعالة، يجب أن تسير قدما بخطى ثابتة استجابة لنداء الضمير القانوني والأخلاقي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي بلدان رائدة في هذا المجال، الأمر الذي تشهد عليه معاهدة تلاتيلولكو.

وفي الاجتماع الأخير للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، أيدت إكوادور قرارا ينص على إعلان القارة الأمريكية منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق حول فرض حظر شامل على استخدام هذه الفئة من الأسلحة وإنتاجها وتخزينها ونقلها. وفي المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد في أوسلو واعتمد الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها، وبتدمير هذه الألغام ألقى وفد إكوادور البيان التالي:

"تؤيد إكوادور، تمشيا مع مبادئ سياستها الخارجية المنصوص عليها في دستورها، الاتفاقية لأنها تعتقد أن هذه الاتفاقية ستعزز مبادئ القانون الإنساني الدولي التي وضعت كمعايير لقواعد النظام العام القطعية. وتعلن أيضا أن الحظر الشامل لاستخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها يجب أن تصاحبه سياسات امتثال صارم لاتفاقيات نزع السلاح، ولا سيما ما يتصل منها بتحديد الأسلحة الاستراتيجية".

ويعتقد بلدى أن تدابير الشفافية في الامتثال للاتفاقية يجب أن تطبق بصرامة. وأود أن أبرز، على وجه الخصوص، أهمية الأحكام الواردة في الفقرة ١ من المادة ١، التي بموجبها

"تتعهد كل دولة طرف بأن لا تقوم أبدا في ظل أية ظروف باستحداث أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو احتيازها بأية طريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي جهة كانت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".

وبالمثل، نؤيد تعزيز الصندوق الاستئماني لازالة الألغام، ونرى أن المسؤولية الكبرى في هذا المضمار تقع على عاتق البلدان التي تنتج وتصدر هذه الأجهزة. ونرى أيضا أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإنشاء بنك للبيانات لتوفير المعلومات عن خطر الألغام ووسائل إزالتها.

بالنسبة لدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن ونزع السلاح الدوليين، تشعر إكوادور أن التقدم الذي أُحرز في هذا الميدان يجب أن يستخدم لمنفعة البشرية بأسرها بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لجميع الدول وصون الأمن الدولي. ويتعين علينا أيضا أن نعزز التعاون الدولي في ميدان استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية.

وقد لفت المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا دي انديا‌س في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الانتباه إلى الحاجة لزيادة التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية وعلى المبالغ الهائلة التي تنفقها الدول الكبرى على الأسلحة، لا سيما الأسلحة النووية. ولذلك، تعتقد إكوادور أن من الضروري حث المجتمع الدولي ثانية على تكريس جزء من الموارد المحررة نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتقليص الفوارق المتعاظمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي لنا أن نعمل على كفالة التنفيذ الكامل لتوصيات العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

إن الفلسفة الكامنة وراء هذا النداء تتلخص في أن السلام والأمن سيتدعمان بصورة فعالة عندما يتسنى استخدام أكبر نسبة من الموارد المحررة من خلال سياسات نزع السلاح للنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للجميع. فالعلاقة وثيقة بين السلم والأمن الجماعي والتنمية الشاملة والقانون الدولي. فهذه جميعها عناصر ضرورية لكفالة قيام نظام دولي مستقر. ولن يكون

بوسع أي شخص أن يشعر بالأمان إلى أن يحل الحوار والمفاوضات كليا ونهائيا محل المجابهات والحروب التي تعيق فرص تنمية الشعوب وتهدد استقرارها وديمقراطيتها.

وتعتقد إكوادور أن من المهم عقد الدورة الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٩٩ إن أمكن. وهي تأمل أن يتناول جدول الأعمال، على نحو مستفيض، قضايا نزع السلاح التقليدي. ويؤيد وفدي في هذه المسألة الموقف الذي أعربت عنه بلدان حركة عدم الانحياز في شتى المناسبات.

وإكوادور تؤيد العمل الهام الذي يضطلع به حاليا مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة. وجاء في الفقرة ١٤ من تقرير المؤتمر، الوارد في الوثيقة A/52/27، أنه منذ عام ١٩٨٢ جرى تسلم طلبات للانضمام إلى العضوية من بلدان عديدة، من بينها إكوادور. واهتمامنا بأن ننضم إلى المؤتمر وأن نتمتع بحقوق كاملة فيه إنما يستند إلى وجهتنا السلمية الحقة والأكيدة، وإلى كون مساهمتنا في المداولات والمحافل هي مساهمة متواصلة وستظل مستمرة ونشطة. وعلى ذلك، نرى ضرورة إيجاد حل سريع لموضوع زيادة عدد الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر اللجنة ستقفل في الساعة السادسة مساء اليوم قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المدرجة على جدول الأعمال. وأحث جميع الوفود المهتمة على المبادرة إلى تسجيل أسمائها على قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.